



أكثر من 200 منهم حملة «هندسة بترول»

# 1800 مهندس كويتي.. غير مرغوب فيهم بـ «النفط»

الكويتية، وقد قامت المؤسسة بإصدار قرار لجميع الشركات النفطية التابعة بتاريخ 30 مارس 2016 بتحويل عقود شاغلي وظائف السكرتارية من غير الكويتيين بالقطاع النفطي إلى عقد تعيين موظفين غير كويتيين بمرتب مقطوع -عقد خدمات.

تجدر الإشارة إلى أن شركة البترول الوطنية هي الجهة المسؤولة عن دراسة طلبات التوظيف للتخصصات الفنية مثل هندسة الميكانيكا وهندسة الكمبيوتر وهندسة الآلات الدقيقة وهندسة المعادن وهندسة الاتصالات وهندسة البيئة والإطفاء والسلامة والالكترونيات، وتقوم مؤسسة البترول بتشكيل فريق لتدقيق ومراجعة طلبات المرشحين والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة.

الجدير بالذكر أيضا أن «مؤسسة البترول الكويتية» وشركاتها التابعة، كشفت عن نيبتها توظيف أكثر من 2000 كويتي، وذلك ضمن خطة السنة المالية 2017/2018، التزاما بتعهداتها في توظيف المواطنين الكويتيين.

المتقدمين للاختبار يخضعون لاختبار التخصص والذي قامت جامعة الكويت بوضع أسئلته، علما بأنه لا توجد فرصة ثانية لإعادة الاختبارات للذين لم يحالفهم الحظ.

وأشارت المصادر إلى أنه يتم تخصيص وقت محدد لاختبارات اللغة الإنجليزية واختبارات التخصص وتتم مراعاة ظروف المتقدم في حالة طلبه تأجيل اختبار اللغة الإنجليزية بشرط أن يكون الموعد الجديد ضمن الوقت الزمني المخصص لاختبار اللغة الإنجليزية، أما فيما يخص اختبارات التخصص فإنها تعقد بنوم واحد محدد فقط ويشترط حضور المتقدم في هذا اليوم ولا يتم السماح بتأجيله.

## توطين العمالة

وفي السياق نفسه، فإنه وعقب انخفاضات أسعار النفط منذ العام 2014 لجأت مؤسسة البترول الكويتية إلى تطبيق سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وذلك في الحدود والكيفية التي تضعها مؤسسة البترول



عدم توافر شواغر في القطاع النفطي يحول دون تعيين نحو 1800 كويتي

في شركات القطاع النفطي، ذكرت مصادر لـ«الانباء» أن اختبار اللغة الإنجليزية تم وضعه من قبل شركة أجنبية متخصصة، وبعد اجتياز

هندسة بترول.

معايير الاختبار

وحول المعايير التي توضع لاختبارات التوظيف

في القطاع النفطي ولم يحالفهم الحظ، رصدت الإحصائية أن نحو 803 مهندسين مدنيين لم يتم توظيفهم، و70 من حملة شهادة الهندسة الكيميائية، و121 و هندسة كيميوت، و73 هندسة كهربائية، 305 هندسة صناعية، 182 هندسة ميكانيكية و208

لا يحق لغير المقبول

في النفط إعادة

الاختبار مرة أخرى

أسئلة اللغة

الانجليزية وضعت

من قبل شركة

أجنبية وامتحان

التخصص من جامعة

الكويت

الإسراع في تطبيق

سياسة إحلال

العمالة الوطنية

محل الوافدة

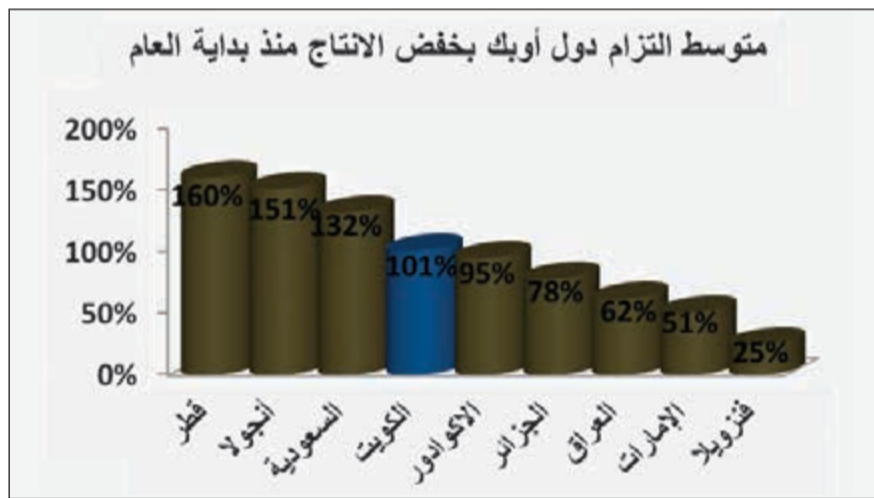
أحمد مغربي

ينظر الجميع إلى القطاع النفطي بأنه «البيت الأكبر» لاحتضان الوظائف الجديدة في الكويت سواء من حملة الشهادات الجامعية أو حملة الدبلومات الفنية، وهذا ما نلاحظه عندما تكشف مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة عن وجود أي شواغر وظيفية في إحدى شركاتها التابعة لنجد آلاف طلبات التوظيف التي تقدم للحصول على الوظيفة. ومع الإعداد الضخمة التي تتقدم للوظائف نجد أن مؤسسة البترول وشركاتها غير قادرة على استيعاب كل المتقدمين، حيث أظهرت إحصائية أعدتها «البترول» حول أعداد المتقدمين الذين لم يتم تعيينهم بالقطاع النفطي لعدم توافر شواغر لهم حيث تم قبول المتقدمين الحاصلين على نتائج نهائية أعلى منهم بنحو 1762 مهندسا من الحاصلين على الشهادات الجامعية. وفي تصنيف للمهندسين الذين تقدموا لشغل الوظائف

متوقعا وصول متوسط سعر النفط لـ 55 - 60 دولارا حتى نهاية 2018

«سيكو»: الكويت الرابع التزاماً

بخفض الإنتاج على مستوى «أوبك»



محمد عواضة

أوضح بنك سيكو الاستثماري البحريني أن الكويت حلت في المركز الرابع من حيث متوسط الالتزام بمستويات خفض الإنتاج منذ بداية العام 2017 بين 11 دولة من أعضاء «أوبك» بمتوسط التزام وصل إلى 101٪.

وكانت قطر في صدارة الدول الملتزمة بنسبة وصلت إلى 160٪ تلتها أنغولا بنسبة التزام تصل إلى 151٪ فيما جاءت السعودية في المركز الثالث بالالتزام يصل إلى 132٪. أما الدول الـ 7 الأخرى من أعضاء أوبك فكان التزامها أقل من الكمية المحددة لها وجاءت دول فنزويلا والغابون كأقل الدول التزاما بنسب التزام وصلت إلى 25٪ و41٪ على التوالي.

لم يذكر التقرير نسبة التزام إيران فيما أشار إلى أن النسبة المحددة من أوبك لخفض إنتاج إيران تصل إلى 90 ألف برميل يوميا. التزمت الإمارات بنصف معدل خفض الإنتاج المحدد لها بنسبة التزام 51٪ حيث وصل معدل الخفض في آخر الأشهر المنتجة عن التزام بخفض إنتاجها 11 ألف برميل يوميا فيما تصل الكمية المحددة لها لخفض الإنتاج إلى 14 ألف برميل يوميا.

وكانت الإمارات أشارت إلى وجود بعض الإصلاحات والصيانة في وحداتها التكريرية وهو ما سيجعلها تصل إلى مستوى التزام 100٪ بنهاية مايو الماضي بحسب تصريحات رسمية على هامش اجتماعات منظمة أوبك الأخيرة.

وتوقع البنك في تقريره

«بلومبيرغ»: أسواق النفط العالمية قد تواجه تدهورا آخر في 2018

بنوك وول ستريت: أيام عصيبة في انتظار «أوبك»



لا تلوح في الأفق فرص كبيرة لنمو إنتاج أوبك في العام المقبل

محمد عيسى

قالت محطة بلومبيرغ الإخبارية أنه رغم الجهود المتجددة التي بذلتها أوبك من أجل تعزيز أسواق النفط العالمية، فإن المحللين في بنوك أميركية في وول ستريت يحملون في جعبتهم أخبارا سيئة بالنسبة للكارتل النفطي، فإنهم يرون أن النظرة المستقبلية للعام المقبل أيضا قد لا تكون مشرقة.

وقد فقدت أسواق النفط الأجلة 8٪ منذ أن وافقت منظمة أوبك وحلفاؤها في 25 مايو الماضي على إبقاء الإنتاج محدودا خلال الربع الأول من عام 2018 في محاولة للتخلص من تخمة الأسواق العالمية. وفي حين يتوقع محللو بنك غولدمان ساكس أن تنجح استراتيجيتها في نهاية المطاف، إلا أنهم يحذرون من أن الغائض سيعود إلى الأسواق من جديد ما إن تنتهي فترة خفض الإنتاج، وبالمقابل فإن نظراءهم لدى مصرفي مورغان ستانلي وجيه بي مورغان تشيس يعتقدون أنه لن يكون ثمة خيار أمام أوبك سوى التمسك بالتخفيضات لفترة أطول.

وتوقع البنوك أن الإمدادات الجديدة من النفط الصخري الأميركي وضعف نمو الطلب على الوقود يعينان أن أسواق النفط العالمية قد تواجه تدهورا آخر في العام المقبل، وبالتالي فإن السعودية وروسيا، وهما أكبر منتجين في الأنتلاف المضطربين للوفاء بالوعود التي قطعها بالقيام «بكل ما يلزم» لاستعادة التوازن.

وقال العضو المنتدب في مورغان ستانلي في لندن مارين راتس في رسالة عبر البريد الإلكتروني أنه إذا أرادت أوبك أن تبقى السوق متوازنة في العام المقبل، فمن

المحتمل أن تحتاج إلى تمديد الإنتاج لعام 2018 بأكمله، حيث تباطأ نمو الطلب إلى حد ما في الأونة الأخيرة، ومع نمو الإنتاج الأميركي بقوة، فإنه لا تلوح في الأفق فرص كبيرة لنمو إنتاج أوبك في عام 2018.

وقد تبين أن تخفيضات الإنتاج قد استغرقت وقتا أطول مما كان متوقعا من أجل تصريف الفائض، حيث يعزز متوجو النفط الصخري الأميركي إنتاجهم بسرعة مذهلة. وقد استعادت شركات الاستكشاف والتنقيب الأميركية نحو نصف الإنتاج الذي فقدته خلال فترة الركود، بعد أن تخلت العمل بكفاءة أعلى خلال فترة هبوط الأسعار الذي استمر عامين، ونتيجة لذلك، قد يكون السوق غير قادر على استيعاب عودة الإنتاج الذي خفضته أوبك وشركاؤها عندما ينتهي أجل الاتفاقية في أبريل المقبل.

من جانبه، قال رئيس قسم أبحاث السلع في بنك غولدمان ساكس في نيويورك جيف كوري أنه لا يمكن للسوق أن يتخيل عودة إنتاج أوبك إلى ما كان عليه قبيل التخفيض دون خلق فوائض ضخمة في 2018. وأضاف «إننا نرى مخاطر فائض متجدد في وقت لاحق من العام المقبل إذا ارتفع إنتاج الماضي.

غولدمان ساكس:

لا عودة لإنتاج

«أوبك» إلى سابق

عهده دون خلق

تخمة نفطية

جيه بي مورغان:

«أوبك» قد تبقى

مكبلة باتفاقية

خفض الإنتاج لفترة

طويلة

جديدة في أوروبا.

أغلق النفط منخفضا بأكثر من 1٪ نهاية تعاملات الأسبوع الماضي ليسجل خسائر للأسبوع الثاني على التوالي بفعل مخاوف من أن انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من اتفاق باريس المناخية قد يسرع وتيرة الإنتاج في الولايات المتحدة ويفرق سوق النفط العالمية. وأغلقت العقود الأجلة لعام القياس العالمي مزيج برنت منخفضة 68 سنتا أو ما يعادل 1,3٪ إلى 49,95 دولارا للبرميل.

وقالت بيكر هيوز لخدمات الطاقة في ختام تعاملات الأسبوع إن الشركات الأميركية أضافت 11 منصة حفر نفطية في موجة زيادة قياسية في مستمرة على مدار 20 أسبوعا على التوالي.

ولقي انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية 2015 العالمية التاريخية لمكافحة تغير المناخ إبانة من حلفاء واشنطن وأثار مخاوف من أن إنتاج النفط الأميركي قد يزيد بوتيرة أسرع.

الصادر أمس أن يتراوح سعر النفط الخام العائمين 2017/2018 ما بين 55 و 60 دولارا للبرميل في المتوسط، مشيرا إلى توقعه أن تحافظ سياسة منظمة «أوبك» في خفض الإنتاج على مستويات الأسعار في السوق العالمية خلال تلك الفترة خاصة مع احتمالات تزايد الطلب العالمي في ظل المؤشرات الاقتصادية الإيجابية للدول الصناعية والتوقعات المستقبلية لها.

خفض بنك «جولدمان ساكس» توقعاته لأسعار النفط المحتملة خلال العام الحالي، مع زيادة إنتاج الخام الصخري في الولايات المتحدة وخفض البنك تقديراته لخام «برنت» القياسي إلى 55,39 دولارا للبرميل، مقابل تقدير سابق بلغ 56,76 دولارا.

كما تراجع توقعات البنك لخام «ناميكس» إلى مستوى 52,92 دولارا للبرميل، مقارنة بتوقع سابق بنحو 54,80 دولارا وأرجع جولدمان ساكس تراجع تقديراته السابقة نظرا لارتفاع محتمل في إنتاج الغاز الصخري، ووجود مشاريع

101٪: نسبة التزام

الكويت بخفض

الإنتاج منذ بداية

العام

قطر وأنغولا

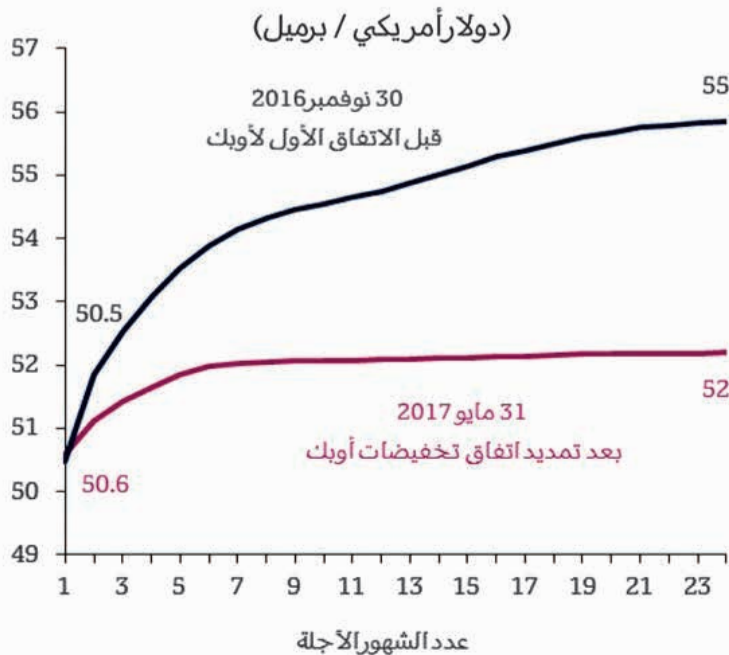
والسعودية بصدارة

القائمة وفنزويلا

والغابون الأقل

التزاماً

منحنيات العقود الأجلة لنفط برنت



المصادر: بلومبيرغ وقسم الاقتصاد في QNB

تراجع الأسعار المستقبلية لأقل من سعر توازن الإنتاج يقتل النفط الصخري

«قطر الوطني»: هدف «أوبك» جذب العقود الأجلة أدنى من 55 دولاراً

المتحدة بيع نفطهم بأسعار مستقبلية عالية، مع الاستثمار في الوقت نفسه في مشاريع جديدة للإنتاج. وأدى هذا الأمر إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام الأميركي من 8,5 ملايين برميل يوميا في أكتوبر 2016 إلى 9,3 ملايين في مايو. ولكن عقب اتفاق أوبك في نهاية عام 2016، اتخذ منحنى العقود الأجلة شكلا مستويا بدرجة كبيرة بسبب تخفيض الاتفاق لفائض الإمدادات، وبذاتية أبريل، كان سعر النفط 24 شهرا أعلى فقط بمقدار 1,6 دولار للبرميل من الأسعار الفورية، وكانت الفكرة هي تحويل منحنى العقود الأجلة إلى مستويات أقل من سعر تعادل النفط الصخري الأميركي البالغ 55 دولارا للبرميل.

وقد أدى الاتفاق لخفض الإنتاج في النصف الأول من عام 2017 بقيادة أوبك إلى إبقاء منحنى العقود الأجلة على ثبات لسببين رئيسيين: أولا: من خلال تسريع عملية إعادة التوازن إلى السوق بإزالة الفائض المعرض، يفترض أن تتخفف

المتحدة مع عدد من المنتجين الرئيسيين الآخرين من غير أعضائها بتمديد اتفاقها القياسي بخفض الإنتاج بمقدار 1,8 مليون برميل يوميا من نهاية يونيو 2017 حتى مارس 2018. وعند البحث في أسباب واستراتيجية قرار تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج، سجد أن منظمة أوبك مهمة في الأساس بالحفاظ على ثبات منحنى العقود الأجلة لأن ذلك يجعل من الإنتاج الجديد لمنتجي النفط ذوي التكلفة العالية غير مربح حيث لن يصبح بإمكانهم بيع النفط بالأسعار العالية للعقود الأجلة.

لقد أدى اتفاق أوبك المبني على استواء منحنى العقود الأجلة بما يلحق الضرر بالمنتجين ذوي التكلفة العالية. فقيل أن تعلن منظمة أوبك عن اتفاقها لخفض الإنتاج في نهاية نوفمبر 2016 كان منحنى العقود الأجلة حادا، حيث كان سعر النفط لـ 24 شهرا أعلى من الأسعار الفورية بحوالي 5,4 دولارا للبرميل. وسهل ذلك على منتجي النفط الصخري في الولايات